
سلسلة المائة بحث
(61)
خير أمة
الأنوار البهية
في معالم الدعوة النجدية
للشيخ / د. طارق عبد الحليم

الأنوار البهية في معالم الدعوة النجدية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد

مقدمة:

ليس حديثنا هذا بجديد، ولا عن جديد، فقد تناولناه، كما تناوله عدد لا يُحصى من الباحثين، منذ أن بدأت ولاية محمد على على مصر، وحتى طردت آل سعود الحسين بن علي، شريف مكة وملك الحجاز، من قِبَل البريطانيين إلى الأردن بعد الحرب العالمية الأولى، بعد تعاونه مع الإنجليز لطرد القوات التركية من الجزيرة، وظهور ملك عبد العزيز ابن سعود خائن العرب. ذلك هو الحديث عن دعوة الشيخ المجدد الإمام محمد ابن عبد الوهاب، ومن بعده ما كتبه علماء الدعوة النجدية، وانعكاسات ذلك على سياسات أمراء آل سعود مع خصومهم في الجزيرة.

وأود أن أشير هنا إلى أنني لن أطيل بسرد وقائع وتواريخ هي بين يديّ القارئ، محشودة في الكتب، فإن أكره شئ على نفسي الإطالة التي لا داع لها إلا إيعازات، توحي للقارئ بأهمية البحث، وغور كاتبه، وهي طريقة النائشة من الباحثين. إنما سأقرر ما أراه من تحليل بناء على ما هو متفق عليه من التاريخ، وإلا فسأثبت العزو للمرجع إن شاء الله.

وكأي موضوع يبحث فيه بشرٌ من البشر، انقسمت الآراء إلى قسمين متضاربين أشد التضارب وأعنفه. فقد ذهب عدد من الباحثين إلى شيطنة هذه الحركة، وإسقاط أئمتها ودعوتها، والنظر اليها كجماعة بدعية خالصة جاءت لتهدم السنة القائمة في الجزيرة! كما ذهب عدد آخر من الباحثين إلى أنّ هذه الحركة هي حركة سنية خالصة لم يقع من طبق مبادئها في خطإ أيا كان.

وكالعادة، فإن الطرفين قد ظلما الدعوة وأصحابها وتابعيها ظلماً بيّناً، إذ لا يخلو بشر من خطإ، مع فضل الدعوة وأثرها العظيمين. وما ذلك إلا لعوامل عدة، منها الحالة النفسية والتركيبة الفكرية للباحث، ومنها طريقة النظر في نشأة الدعوات، وما يصاحبها من آلام مخاض، إن كُتب لها النجاح. وثالثها عدم اعتبار طبيعة الدعوة ذاتها، هل هي دعوة إصلاحية إجتماعية هدفها تحسين حال الفرد والمجتمع والارتقاء به سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، أم دعوة سياسية بحتة يُقصد بها تغيير سياسيّ ينزع الملك من عائلة أو قبيلة أو فرد ليحمله آخرون، أم دينية شرعية تتعلق بوضع شرعيّ خارج عن منظومة الشرع الحنيف يراد منها أن تقيّمه أولاً، ثم تصححه بالدعوة السلمية، ثم تفرضه فرضا إن استطاعت، كما هو معروف في الحديث الصحيح "من رأي منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان" رواه مسلم.

ولعلي أذكر عدة نقاط مجملة، نفصلها فيما يليها إن شاء الله، أعتبرها مما يجب مراعاتها عند الحديث عن الحركات بشكل عام، والنجدية بشكلٍ خاص.

- الفصل بين الدعوة والسياسة، أمر غير شرعي، فلا ضير من عملهما معا فصلاح الناس بصلاح الفئتين، الأمراء والعلماء.
- أن الضرب بالغيب وإدعاء معرفة النوايا والقصود، بناء على مستقرات نفسية كوّنت نفسيات الباحثين اليوم من أنّ قرب الدعاة من الأمراء يجعل العلاقة غير شرعية بالضرورة، من حيث أن الحكام أبدا من ذوى الأغراض السيئة، فالعلماء إذن مُستغلون مستعبطون!! وما جاء عن بعد العلماء عن بلاط السلاطين صحيح ثبت، لكن محمد ابن صعود لم يكن "سلكاناً" بأي معنى من المعاني.
- أنّ الوضع الذي تمر به الدعوات الجديدة، يجب أن يراعى فيه الظروف المحيطة والعوامل المؤثرة، ليمكن فهم تصرفاتها، كما فعلنا في تحليلنا لدوافع الإمام حسن البنا في أعقاب سقوط الخلافة، في بحث "الإخوان المسلمون في نصف قرن"[1].

1. وألمَح في كلّ ما كتب الباحثون عن الدعوة النجدية، غمزاً ولمزاً في أن الإمام محمد ابن عبد الوهاب قد بايع محمد ابن سعود على نشر دعوته التي مدارها التخلص من مظاهر الشرك التي كانت تسود في الجزيرة بلا خلاف في ذلك، بل كانت، ولا تزال تسود في غالب أنحاء بلادنا الإسلامية شرقاً وغرباً، في صورها الثلاثة التي سنصير اليها بعد إن شاء الله.

وتلك البيعة لا عيب فيها على الإطلاق، فمن كان يعلم وقتها، أنّ من نسل هذا الأمير سيخرج عبد العزيز آل سعود، في أوائل القرن العشرين، ليخون دينه وبلاده ويبيعها للإنجليز، ثم تتبعه ذريته بغير إحسان في ذلك، ولكن بتمويه ونفاق، إلى أن يصل الأمر إلى خنزير الجزيرة ابن سلمان، فيأتي بما لم تستطعه الأوائل، في التصريح بالعلمانية والكفر وموالاة الصهاينة؟ قال تعالى "وما كنا للغيب حافظين" يوسف.

وبيعة العلماء للأمراء، واستماع الأمراء للعلماء، أمرٌ معروف مستقرٌ في أطوار الخلافة منذ انتقلت من الخلافة الراشدة إلى الملك العضود. وهذا لا يقدح في صحتها، بل يتوقف الأمر على موضوع البيعة وحمل الإمارة لها. ولم يطلب أحدٌ أن تكون خلافة على نهج الراشدين، في العصور المتأخرة، وبل ولم يتصورها أحدٌ قط.

2. إذا نظرنا إلى طبيعة الدعوات التي قامت في تلك الفترة، أو ما يقاربها، حتى سقوط الخلافة، نرى الاختلاف الشديد بين طبيعة تلك الدعوات ودعوة الشيخ الإمام، مما يجعل مقارنتها بها لون من التدليس أو الخلط في الفهم على أقل تقدير.

[1] http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-32507

فدعوة ابن الوزير (الزيدي) في اليمن كانت دعوة مختصة بأمر علميّ فقهيّ، وإن كان في غاية الأهمية، وهو مسألة إغلاق باب الاجتهاد، وفتح المجال للمجتهدين أن يتقدموا بفتاوى تلائم عصرهم، حيث قدم فيه ابن الوزير "العواصم والقواصم"، ثم المقبلي "العلم الشامخ"، ثم الشوكاني "السيل الجرار". فتلك الدعوة لم تكن في طبيعتها تتعامل مع مسائل إيمان وشرك، ولا ينكر أحدٌ الفرق بين الحديث عن دعاء غير الله والتوجه لغيره بأشكال العبادة، وبين الحديث عن موضوع الاجتهاد والتقليد، وتأثير العلوم الكلامية على الفقه والعقيدة.

ثم دعوة الإمام السنوسي (الصوفي التيجانيّ) في ليبيا، التي كانت دعوته إصلاحية ثم سياسية تقصد إلى التعامل مع الاحتلال الغربي الإيطاليّ، ثم تجميل وتعديل بعض مظاهر الصوفية المنتشرة في ليبيا والمغرب العربي. ورغم تأثر السنوسي بدعوة الشيخ الإمام محمد ابن عبد الوهاب، إلا إنه ظل مخلصا لشيخه التيجاني صاحب الطريقة، مع قصد إصلاح بعض اعوجاج في الطرق الصوفية عامة، وإن احتفظت السنوسية بطرق التيجانية التي هي من بدع الدين في أورادها وشروط تلاوتها وعلاقة المريد بالشيخ. فمن البعيد إذن المقارنة بين الدعوتين من ناحية القصد والطريقة. كما إنه مما يلاحظ قيام العداوة بين الدعوة السنوسية وبين الخلافة العثمانية، رغم التوجه الصوفي لكليهما، مع فارق الدرجة.

ثم دعوة الإمام الدهلوي (الصوفي النقشبندي) في الهند، قد قدّم فيها للإسلام كثيرا من الجهد العلميّ الكبير، ومواجهة بعض انحرافات غلاة الصوفية من أدعياء وحدة الوجود والحلول، وكانت لكتبه آثار بالغة في تصحيح مفاهيم اختلطت بعلم الكلام، وإن اقتصرت دعوته على الإصلاح، وتأثرت بالفكر الصوفي النقشبندي.

ثم دعوة الإخوان، التي تختلف في طبيعتها وأسباب ظهورها وأهدافها عن الدعوة النجدية اختلافا تاماً، هدفاً ووسيلة ونتيجة، فلا يمكن معه مقارنتهما على الإطلاق. فمنهج الإخوان قد قبل في ثناياه كلّ شئ وأي شئ، مع عدم التفريق بين طاعة ومعصية وبدعة، وربط الكفر باستحلال القلب حصراً، فكانت دعوة ظاهرها الإصلاح وباطنها إقرار الفساد والمعاصي، مع محاولات فردية مشتتة للنجاة، فكان أن أصابها ما أصابها، وعداً من الله "وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون".

ثم، ما لنا لا نرى دعوة العلامة المجدد أبو الأعلى المودودي، المعاصر لحسن البنا، تّذكر في تلك الدعوات الإصلاحية؟ السبب إنها تعرضت للحكم ونظامه وضرورة تحكيم الشريعة في حياة الناس، وبيان حقيقة المفاهيم اللغوية القرآنية[2] التي بدّلها الجهل وطول الزمن وانتكاس العلماء.

---

[2] راجع "المصطلحات الأربعة في القرآن" للعلامة الإمام أبو الأعلى المودودي الباكستاني.

من هنا نُدرك أن المقارنة العشوائية بين الدعوات الإصلاحية أو التجديدية في العالم الإسلامي، منذ القرن السادس عشر الميلادي، أو العاشر الهجريّ، أمر لا يدل على نباهة في طرق البحث والاستدلال. بل يجب اعتبار الحالات الخاصة بكل دعوة، ومقاصدها وطرقها، ليمكن فهم وسائلها وتصرفاتها.

3. تنصَبّ معارضة الدعوة النجدية، وشيطنتها عند البعض[3]، على نقاط محددة، تتلخص في متابعتها لأمراء آل سعود، حتى في حين التعدي والظلم، وفي إقرارها لقتال من وصفوهم بالمشركين ممن رفض ترك ما هو عليه والدخول في بيعة محمد ابن سعود، التي كانت تعني في إبان الدولة الأولى الخروج عن ممارسة الشركيات المحضة التي كانوا عليها. ثم في إسباغ صفة الشرك على الدولة العثمانية في ذلك الأوان[4]، لحربهم لتلك الدعوة، ثم استعانة أمراء آل سعود بالإنجليز لتوطيد دعائم ملكهم.

4. وما نريد أن نوجه اليه النظر أن الدعوات كلها، بلا استثناء، تمر بمراحل فكرية وحركية، قد بعد قليلاً أو كثيراً عن محورها الذي بدأت حوله. هذا من طبائع الأمور، وليس من المستغرب أن يحدث هذا للدعوة النجدية، خاصة في جانبها السياسي، أو ذراعها السياسي كما يسمونه في الوقت المعاصر، حين تنفصل الدعوة عن الحكم، لسبب أو لآخر.

فنحن إذا نظرنا إلى مراحل الدعوة النجدية، نجدها تشابكت مع مراحل تطور الدولة السعودية الثلاث، وهو أمر متوقّع لما كان بداية الدعوة، ومحاربة الناس لها أولاً، كما فعل مثلاً عثمان بن معمر، ثم ندم بعدها.، ثم تبني الدعوة محمد ابن سعود، كما هو معروف.

5. ومراحل الدولة السعودية ثلاثة مثبتة في التاريخ الحديث، أضفت لها هنا رابعة، حسب ما أراه من تطور الأوضاع في الجزيرة:
   a. الدولة السعودية الأولي وأميرها محمد ابن سعود، ومقرها الدرعية وهي التي تولت الدعوة النجدية 1744-1818. وأبرز أحداث هذه المرحلة قتل عثمان بن معمر بعد خيانته وغدره ببيعته وتمالئه على الشيخ ودعوته لصالح سياسيّ في نفسه، فقتله أهل العيينة، من غير أمر الشيخ ولا معرفته[5].
   b. الدولة السعودية الثانية وأميرها تركي حفيد محمد بن سعود ومقرها الرياض، وتزامنت في الوجود العثماني حتى 1902. وظلت على وفائها للدعوة. وكانت في حقيقتها حكما لأمراء من

[3] محمد المسعري، وهو سعودي الجنسية، غريب الأطوار، يكفّر دعوة الشيخ ويرى إنها هي الإلحاد والكفر والخروج! ثم كافة العلمانيين في عالمنا الإسلاميّ

[4] وهو أمر نخالفهم فيه، ونرى أن ما دفعهم اليه هو قتال الدولة العثمانية لهم، مع أن دعوتهم التوحيد. لكن الحكم على الدولة ليس من الأمور المتفق عليها.

[55] تاريخ نجد، تحرير وتحقيق د ناصر الدين الأسد، طبعة دار الشروق 1415 هـ، ص 103

آل سعود، لم تستقر لهم دولة، وإن كانوا يتمتعون بصفة الإمارة السعودية. ولم يظهر من هؤلاء ما يدل على استغلال سياسي للدعوة، إلا إن اعتبرنا أن الدفاع عن راية سياسية تحمل خلفها راية التوحيد استغلالا.

c. الدولة السعودية الثالثة: وتولى أمرها عبد العزيز آل سعود، الخائن الأكبر، حيث أعان الانجليز في القضاء على الخلافة. وظلت وفية للدعوة ظاهرا، لكن تحالفها مع الغرب، مهد للقضاء على جوانب عليها كدولة سنية تحمى "جناب التوحيد" كما ظلوا يدعون في القرن الأخير كله. وتاريخها الحديث معروف لا حاجة للخوض فيه، وولاؤهم لأمريكا اليوم، أعظم من ولائهم لله بلا شك من عاقل رشيد.

d. الدولة السعودية الرابعة: وهي التي بدأت 2017 على يد محمد ابن سلمان وهي بداية علمنة الدولة السعودية وإبقاء فرع سلمان وأولاده من بعده في الحكم بلا منافس.

6. والحديث عن صلب الدعوة النجدية، ما لها وما عليها، يبدأ بملاحظة لها مغزى معين، لا يفوت الباحث المدقق. وهي أن كافة من عارض الدعوة أو شيطنها، إما من العلمانيين الكارهين للإسلام أصلاً، ومعارضة هؤلاء ليست في محل اعتبار بداءة. ثم طلاب علم أو مشايخ ممن لهم رحم مع الصوفية ابتداء، فمنهم من هو من علماء السلطان، أو من غير علماء السلطان، وهؤلاء تجدهم إما متصوفة بحق، أو ممن تربى وترعرع في أحضان بيئة صوفية، فشرب من لبان الصوفية جرعات، خففت من اتباعه للسنة، أو من معارضته لبعض ما يعارضها.

7. وخطة هذا البحث هنا هي التالي:
   a. حقيقة ما كان عليه الوضع في الجزيرة.
   b. توصيف ما عليه أهل الجزيرة شرعاً
   c. ما الذي دعا اليه الشيخ الإمام محمد ابن عبد الوهاب؟
   d. هل كفّر ابن عبد الوهاب كافة المسلمين عامة كما يقال عنه؟
   e. هل دعوة الشيخ أصلاً قامت على القتال أم على البلاغ؟
   f. هل يمكن تصنيف دعوة الشيخ بالخروج؟
   g. طبيعة المرحلة واختلافها عن زمننا وعن زمن شيخ الإسلام ابن تيمية.
   h. كلمة عن تقسيم الدين إلى أصلٍ وفروع.
   i. خاتمة

8. أما عن حقيقة الوضع الذي كان سائداً في الجزيرة، فمن المسلّم به أن الأكثرية الغالبة من الناس كانت تتخذ أشجاراً وأحجاراً تتقرب بها إلى الله، وتتوجه للقبور والقباب وأصحابها بالدعاء، كوسائط لله تعالى أو تتوجه لهم مباشرة، وهم من أسموهم علماء السنة بالقبوريين، وعقائدهم فيها من الشناعات ما لا يوصف. كما كانوا يعظمون أقوال رجالٍ يخالفون في أشكال ثبتت أنها من أشكال العبادة لله وحده وأنها من القبورية الشركية، فينفرونهم عن ترك تلك الأفعال، ويزينون لهم الاستغاثة والاستعانة والدعاء لغير الله، وأنه هو التوحيد، وأن غيره هو الشرك، مثل ما كان من الشيخ عبد الله ابن عيسى المويس[6]، عدو دعوة ابن عبد الوهاب .. ومدار أقوال هؤلاء على التفرقة بين عبادة الله التي تثبت بكلمة "لا إله إلا الله" وبين ممارسة الأفعال الشركية ودعمها ونشرها ومعاداة من يعاديها وموالاة من يواليها، بل وتكفيره كما جاء في الرسالة التاسعة عشرة التي وجهها الإمام إلى أحمد بن إبراهيم[7]، والتي أقر فيها أنه ومكاتبه متفقان على المبدأ في الجملة، ثم بقي "الخلاف في أناس معينين أقرّوا أن التوحيد الذي ندعو اليه دين الله ورسوله، وأن الذي ننهى عنه في الحرمين والبصرة والحسا هو الشرك بالله. ولكن هل تركوا التوحيد بعد معرفته وصدّوا الناس عنه؟"[8]

وهذ ليس ضرباً من ضروب البدعة، بل هو فعل طائفة من الخلق والت وعادت على هذه المفاهيم. كما جاء عن أحمد بن على القبانيّ العراقي، في مجلده عن بدع محمد بن عبد الوهاب وضلالاته[9] في النهي عن عبادة القباب والقبور، بعدما كاتبه المويس. يقول الشيخ الإمام في تلك الرسالة "وأيضا جاءنا بعض المجلد الذي صنّفه القبانيّ، واستكتبوه أهل الحسا وأهل نجد، وفيه نقل الإجماع على تحسين قبّة الكواز وأمثالها، وعبادتها[10]، وعبادة سية طالب. ويقول في تصنيفه: ولم يخالف في تصنيفه إلا ابن تيمية وابن القيم وعشرة، أنا عاشرهم (أي الشيخ نفسه) فالجميع اثنا عشر. فإذا كان يوم القيامة اعتزلوا عن جميع الأمة"[11].

وليس هناك من حاجة إلى قراءة ما كتب مناهضى الشيخ الإمام، لا لشئ إلا لأنه يدور حول إثبات صحة المسألة القبورية وأنها من دين الله، بل هي دين الله، وغيرها تزييف للدين. وهذا أمرٌ نتجاوزه فليس في نقاش من يؤمن به طائل[12]. أو أنها جاءت عن طريق غير مجتهد (وهو الإمام محمد ابن عبد الوهاب) في رسالة أخيه سليمان بن عبد الوهاب[13]، ثم اعتمد على أنّ ابن تيمية وابن القيم ذكرا

[6] الذي كان سببا في نكث عثمان ابن معمر لبيعة الإمام عن طريق محمد بن عفالق، ومن ثم قتله
[7] السابق ص 335
[8] السابق ص 335
[9] أسماه "فصل الخطاب في ردّ ضلالات محمد بن عبد الوهاب"
[10] أي التوجه لها ولمن تحتها بدعاء العبادة
[11] السبق ص 336
[12] راجع ما كتب ابن تيمية وابن القيم في هذا الباب في العديد من كتبهم، وما كتبه الشيخ الإمام في الرسالة التاسعة عشرة ، تاريخ نجد ص 335
[13] راجع كتابه" فصل الخطاب في الرد على محمد بن عبد الوهاب" وتلحظ أن من طبعه الرافضة، والأتراك والهنود! لا غير.

في النذر إنه معصية، وهو ما لم يعارض فيه شيخ الإسلام. وأنّ الذبح لغير الله ليس من المكفرات، وأن سؤال غير الله ليس من المكفرات، ونقل عن ابن تيمية قوله أن سؤال غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله كفر إجماعاُ يستتاب فاعله فإن تاب وإلا قتل، ويجب إقامة الحجة على المعين[14]

ثم أتى في ذلك بعجيبة، قال: "فإن قلت: ذكر عنه في الإقناع أنه قال: من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويسألهم ويتوكل عليهم كفر إجماعاً. قال سليمان: قلت هذا حق، ولكن البلاء من عدم فهم كلام أهل العلم! لو تأملتم العبارة تأملاً تاما لعرفتم أنكم تأولتم العبارة على غير تأويلها!!. ... انظر إلى لفظ العبارة وهو قوله "يدعوهم، ويتوكل عليهم، ويسألهم، كيف جاء بواو العطف وقرن بين الدعاء والتوكل والمسألة؟ ... وهو في هذه العبارة لم يقل : أو توكل عليهم أو سألهم، بل جمع بين الدعاء والتوكل والسؤال، والآن أنتم تكفرون بالسؤال وحده"[15]! ولا يحتاج هذا الإلتواء بالعربية إلى إيضاح، فنحن نقول: من الذي خولكم في جعل واو العطف للتفرقة، وهي تأتي لعطف الخاص على العام، فإن من دعا غير الله، كان سائله بالضرورة، فالدعاء دعاء مسألة ودعاء عبادة، وكان متوكلا عليه بالضرورة، وإلا فلما دعاه أصلاً؟! فهذا وحده يُظهر تمحك هؤلاء بما هو من باب اللعب والتحريف والالتواء بالآيات. كما أنك تلاحظ أنهم لم يأتوا في ردودهم بحديث واحدٍ أبدا يشهد لما يقولون كما في الحديث الصحيح الصريح عن النعمان بن بشير "الدعاء هو العبادة". ولبيان تلك الأمور موضعاً فيما يأتي إن شاء الله.

وقد نقل ابن غنام بعض من الشناعات التي كانت تعم الجزيرة، قال "وهؤلاء يدعون الميت أو الغائب، فيقول أحدهم "بك أستجير، أغثنا، أجرنا" ويقول "أنت تعلم ذنوبي" زمنهم من يقول للميت "اغفر لي وارحمني وتب عليّ" ومن لم يقل هذا من عقلائهم فإنه يقول:"أشكو اليك ذنوبي، وأشكو إليك عدوي، وأشكو إليك جور الولاة والحكام وظهور البدع أوجدْب الزمان.."[16]. ولا يشك عاقل، ولم يأت عن ابن تيمية أو غيره أن مثل هذا الذي يقوله عوامهم شرك أكبر ناقلٌ عن الملة، بل هو عين ما جاءت الرسالة المحمدية لتلغيه ولتقيم ألوهية الله وحده بدلاً منه!

لكن مناط الخلاف هو: هل هذا الفعل، مع نطق الشهادتين، يحفظ على المرء إسلامه، إن جهل أن ما يفعل شركاً أكبر؟ تلك هي القضية، وإلا فإن من يعتبر هذا إسلاماً فيجب أن يُستتاب فإن تاب وإلا قُتل. وسنبين بعدُ حالات ثلاثة معتبرة في هذا المناط إن شاء الله تعالى.

---

[14] والمفهوم أن إقامة الحجة هي عند الإستتابة، حتى يستقيم الكلام.
[15] "فصل الخطاب"، سليمان بن عبد الوهاب، ص 36، الطبعة الرابعة، وما حدث من أخِ الشيخ إنما هو من حسد الأشقاء، رأيناه في إخوة يوسف من قبل.
[16] تاريخ نجد ص 69

9. فإذا نظرنا إلى ما كان عليه أهل الجزيرة في ذاك الوقت، وانتشار تلك البدع والخرافات والقبوريات، على أوسع نطاق، وقيام علماء القبورية بنشرها وتوسيع دائرتها، وتغليبها على ما هو من أصل دين الله وتوحيده، وما ثبت في كتابه وسنة رسوله ﷺ فإنه يعلم انزعاج الإمام ابن عبد الوهاب، وقيامه بالدعوة إلى التوحيد الخالص. فإن ذلك كان موجودا في الجزيرة، ولا يزال موجوداً في غالب بقاع عالمنا الإسلامي من أفغانستان وباكستان إلى المغرب العربي، بشكل لا يقال فيه إلا حسبنا الله ونعم الوكيل. والأمر ليس أمر تكفير أو معصية، ولكنه أمر شرك منسق منمق ممنهج، تسير عليه غالبية الشعوب، ثم يتصدى "علماء" للقدح فيمن وقف في وجه هذا المدّ العنيف، ونجح في وقفه وطرده من أرضه مدة ثلاثة قرون، بل لم تنجح دعوة غير دعوته في تحقيق ذلك. فاين إنصافكم يا أهل الإنصاف؟! ألا ترون ماذا يفعل التصوف بشعوبكم إلى اليوم في المغرب وتونس ومصر واليمن والهند وليبيا وباكستان إلى يومنا هذا؟ أعميت عقولكم عن رؤية النتائج التي تحققت على يد ذلك الأمام المبجل؟ ليتكم تحققون عشر معشار ما حقق في بلادكم المفعمة بالصوفية والقبورية ومظاهر الشرك التي لا يختلف فيها مسلمان.

10. أما ما دعا اليه الشيخ الإمام رحمه الله، فهو واضح مسطور، لمن أراد، في كتابه التوحيد وغيره. كما بثه في رسائله التي جمّعها تلامذته وأولاده واحفاده، مثل "تاريخ نجد" لحسين ابن غنام" رفيق الشيخ، والدرر السنية لعبد الرحمن ابن قاسم النجديّ، وغيرهما من الكتب. والحق إنني لم أر أفضل من كتاب الدرر السنية عرضا لمعالم التوحيد، ثم لِما ذكرته علماء نجد الأفاضل في أبواب الفقه، خاصة باب الجهاد. ومن أراد الشغب فليأت لنا بالصفحة والحكم الذي رآه مخالفاً لسنة ﷺ، بالدليل فنسلم له.

تقوم دعوة الشيخ على مبدأ واحد، وهو صرف العبادة لله لا شريك له، من حيث

1) أن العبادة هي الطاعة "أن اتقوا الله وأطيعون"
2) وأن الدعاء هو العبادة "الدعاء هو العبادة"
3) وأن الإسلام معنى يستقر في القلوب، لا لفظة تخرج من الحلوق
4) أن من الشرك ما هو أكبر وما هو أصغر، وأن الخلط بينهما خلطٌ عظيم وتخريب في مفهوم الإسلام السنيّ.
5) أن كلا من الخوارج والمرجئة جمعوهما في صنف واحد، فالخوارج جعلته كله شركاً أكبر، والمرجئة جعلته كله شركا أصغر بمعنى المعصية.

6) وأن من ظهر منه أفعال المسلمين فهو مسلم، فإن ظهر منه شرك كالتوجه للقبور والدعاء لله عندها والتبرك بها والتوسل بأصحابها، أوالدعاء لصاحب القبر بما لا يقدر عليه إلا الله. فإن هذا من مظاهر الشرك بلا شك، لكن على تفصيل[17]:

- إن توجه المسلم للقبر فدعا الله عنده تبركا بالمكان، فإن هذا ليس شركاً، بل قد لا يكون معصية، وإن كره أو منع سدّا للذريعة.
- إن توجه المسلم إلى القبر فتوجه لصاحبه بالتوسط له عند الله، لقضاء حاجته، مع علمه أن الله سبحانه هو من يدعو ومن يسأل، فإن هذا شركٌ نهى عنه رسول الله ﷺ وصورته الظاهرة كفر، ويجب على العلماء بيان الخطأ فيه وإبلاغه الحجة، فإن أبى ورضي بما هو فيه، كفر.
- أن جاء المسلم إلى الولي أو النبي الميت، فتوجه اليه، هو، بالدعاء دعاء المسألة، أن أعطنى وأرزقني واشفني، فهذا كفر أكبر يُخرج من الملّة، لكن يجب استتابته، وبيان الحجة له فإن تاب وإلا قُتل.

7) أن الشرك أصغر، منه

- ما يتعلق بمفهوم العبادة مباشرة، مثل الدعاء، والذبح
- ومنه ما يتعلق بها بطريق التبعية والتكملة، مثل النذر والحلف وإتيان العراف ولبس الحلقات والخرز، والقتال بين المؤمنين، وكفران المرأة للعشير.

8) أنّ ما يتعلق من الشرك الأصغر كله، من الصنفين، يجب فيه إبلاغ الحجة الرسالية، أما قيامها فقد قامت على كل من في الأرض بسماعهم برسول الله ﷺ وبكتاب الله، وهو متحقق اليوم في أكثر من تسعة وتسعين، وتسعة عشر تسعات وراء العلامة العشرية بالمائة من أهل الأرض. إنما نتحدث في إبلاغها. ثم ينقسم بعد ذلك أمرها إلى قسمين:

- قسمٌ يكْفُر من يفعله ولا يُقبل فيه حجة ولا قولاً، مثل الدعاء لصاحب القبر في الحالة الثالثة (من بند 6) أعلاه، ويستتاب.
- وقسمٌ يظل فاعله آثماً حتى ولو بقي عليه، فلم يقبل الحجة، مثل استمرار القتال بين طوائف المسلمين، أو كفران العشير، أو النذر أو ما ذكرنا أعلاه من أصناف الشرك الأصغر.

9) أن تلك المفاهيم كلّها قد دلّت عليها الأحاديث النبوية، ولا يمكن استلالها من الآيات القرآنية فحسب، من حيث أن القرأن يأتي بالكليات، ويدع الجزئيات والتفصيل للسنة النبوية. وقد ذكر الشاطبي في تقرير من أجلّ ما جاء به عالم أصولي أو تفسير، قال "فكان القرآن آتيا بالغايات تنصيصا عليها من حيث كان الحال والوقت يقتضي ذلك

[17] راجع في هذا التفصيل "تاريخ نجد" ص 455، موضوع البناء على القبور والصلاة والدعاء عندها .. انه ليس بشرط .. إلا الدعاء للولي أو الميت ذاته، كما قررنا.

ومنبها بها على ما هو دائر بين الطرفين حتى يكون العقل ينظر فيما بينهما بحسب ما دله دليل الشرع فيميز بين المراتب بحسب القرب والبعد من أحد الطرفين كي لا يسكن إلى حالة هي مظنة الخوف لقربها من الطرف المذموم أو مظنة الرجاء لقربها من الطرف المحمود تربية حكيم خبير"[18]. ومن هنا تجد، كما لاحظنا من قبل، إعراض من يكتب في نقد الدعوة النجدية عن ذكر أية أحاديث، بل يعتمدون على الآيات القرآنية الغائية، ليتصرفوا في تصريفها كما يعنّ لهم، حسب الحالة.

10) أن صرف الحكم بالكلية إلى غير الله سبحانه بإعطائه حق التشريع المطلق، هو كفر أكبر مخرج من الملة، ولا يحتاج الأمر فيه إلى بيان حجة، إذ نحن نتكلم عن الحكام، وهم عِلية القوم، يعرفون ما جاء به القرآن، وما معنى الحلال والحرام، وما هو من قبيل التشريع المطلق الذي يدعونه حقاً للشعوب بديلاً لله سبحانه، فهؤلاء من العبث الحديث عن إبلاغ حجة لهم، إذ الجهل منتفيا عنهم بحكم الضرورة.

11) أن الإعذار بالجهل ليس بمعتبرٍ في كلّ حالات عوارض الأهلية، بل يجب أن يخلو الزمان أو المكان ممن تقوم به الحجة والشهادة، وأن يكون من النوع الذي ذكرنا من النقطة الثالثة في بند رقم (6).

12) إنّ ما تحدث فيه الإمام وأطلق فيه وصف الشرك، مع توقيف الحكم حتى البلاغ، ولم بعتبر فيه الجهل عارضاً مانعاً، فهو من قبيل من ذكرنا في القسم الأول من بند (8) أعلاه.

ولا أظن أن هذا الذي قررنا من مجمل دعوة الشيخ الإمام، يعاند أو يماري فيه أحد، وهو منثورٌ في كتبه ورسائله وفتاواه. ولسنا بمرددين هنا كتاب التوحيد، أو كافة رسائله رحمه الله، فمن وجد غير ذلك فعليه الدليل. لكننا سوف نتعرض بالدليل لبعض ما أشيع عن دعوته من أقوال بعون الله تعالى.

11. هل كفّر الإمام محمد ابن عبد الوهاب عامة المسلمين، أو المسلمين عامة؟ هذا إدعاء عريض تعرّض له من قبل إئمة أعلام، نتيجة انتشار الجهل بأقوالهم، أو العداء الشخصي وعداء الأقران، أو التزلف للسلاطين، كما هي موضة هذه الأيام التعسات، أن من مواد التقرب إلى الحكام الهجوم على الدعوة النجدية.وقد كنت قد صَدّرت كتابي "حقيقة الإيمان" المطبوع عام 1979 الموافق 1399 هـ، بقول شيخ الإسلام "هذا وأنا في سعة صدر لمن يخالفني ، فإنه وإن تعدى حدود الله فيّ بتكفير أو تفسيق ، أو افتراء أو عصبية جاهلية : فأنا لا أتعدى حدود الله فيه . بل أضبط ما أقوله وأفعله ، وأزنه

[18] الموافقات للشاطبيّ، ج3 ص140

بميزان العدل ، وأجعله مؤتماً بالكتاب الذي أنزله الله ، وجعله هدى للناس ، حاكماً فيما اختلفوا فيه"[19].

وقد ذكرت في كتابي "الجواب المفيد في حكم جاهل التوحيد" المطبوع عام 1978 م الموافق 1398 هـ ، إلى قاعدة هامة في تناول ما نُقل عن الأئمة الأعلام، جاء فيها:

"ونريد قبل إيراد الإيضاحات الكافية لهذه الأقوال وبيان وجهها الصحيح ، أن نوضح بعض الأمور ، فنقول : إن الاستدلال بقول فقيه أو إمام من بعض كتبه ، بينما نصوص أخرى لنفس الفقيه أو الإمام يفهم منها عكس المفهوم الأول لنفس أقواله في مواضع أخرى ، لهو افتئات على الإمام أو الفقيه نفسه .

فالفقيه حين يتكلم في موضوع ما ، ثم يعرض ـ بطريق العرض وليس بالقصد الأول ـ لقضية أخرى في معرض كلامه ، لا يصح أن يستشهد بقوله في موضع آخر ـ الذي تحدث فيه بطريق العرض ـ لنقض كلام نفس الفقيه في موضع آخر ، ناقش فيه هذه القضية بصورة أساسية ابتداءً . هذه واحدة .

والأخرى .. أنه إذا جاءت نصوص للفقيه أو الإمام توافق أصلاً مقررًا ، ثم جاءت لنفس الفقيه أو الإمام في مواضع أخرى نصوص تشتبه علينا ، أو تبدو بظاهرها مخالفة لنفس الأصل ، لوجب علينا حمل المتشابه من هذه الأقوال على الوجه الذي يوائم الأصل ، والذي شهدت له أقوال الإمام نفسه في مواضع أخرى ؛ وإلا كان ذلك اتهامًا منا لهذا الإمام بالتناقض والتضارب في أقواله . وليس ثمة ما يدعو إلى ذلك طالما اتسق المنهج ، واستقام للنظر"[20].

أما وقد ذكرنا ذلك، فسنأتي ببعض مواقع نبين فيها المحكم من أقوال الشيخ، ونحيل عليها المتشابه، ،كما هومعلوم في علم الأصول التفسير.

فمثلا تجده تارة يصف مرتكبي أفعال الشرك "الأصغر" كما بيناه، بأنهم أشباه للكفار "الضلال أشباه المشركين والنصارى"[21] وذلك في معرض حديثه عن دعاء الموتى والاستغاثة بهم..

وتارة يقول "وقد آل الأمر بهؤلاء الضلال المشركين إلى أن شرعوا للقبور حجاً! ... " في معرض من ألف كتابا أسماه "مناسك الحج للمشاهد" وهو شرك أكبر لا يختلف فيه مسلمان أصلاً.[22]

[19] من رسالة لشيخ الإسلام ابن تيمية مجموع الفتاوى جـ3صـ542

[20] الجواب المفيد في حكم جاهل التوحيد، الطبعة الأولى مكتبة المدنيّ، 1398، ص 39. وأدعو القارئ لمرادعة ذاك الكتاب مراجعة دقيقة من حيث بيانه لأنواع الجهل، وحشده لأدلة لا راد لها من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وأقول الأئمة من المتقدمين.

[21] تاريخ نجد ص 67

[22] السابق 72

لكنه يُحكم كلامه في هذا الأمر فيقول في المسألة الثالثة، في الإجابة عن سؤال صريح لا عوج فيه "سألني الشريف عما نقاتل عليه وعما نُكفّر به الرجل، فأجبته وبينت له أيضا الكذب الذ بهت به الأعداء" اهـ، ثم شرع يبيّن أنواع أعدائه في العقيدة، على أربعة أصناف، كلها تدور حول من ارتكب شركاً أكبر او أصغر مما بيناه في النقطة الثالثة من بند (6)، ص 8 من هذا البحث، وأوقفها كلها على ما قال بنصه "وأيضاً نكفره بعد التعريف إذا عرف وأنكر"[23]، وهو ما بيّنا أن ليس فيه خلاف مع ابن تيمية ولا غيره من المسلمين!

ثم أنكر بعد ذلك، بكل وضوح وجاء وبيان ولغة فصحي بلسان العرب، لا يحتاج إلى تأويل ولا تفسير، موقفه من غير ذلك فقال رحمه الله "وأما الكذب والبهتان، فمثل قولهم: أنا نكفّر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا، على من قدر على إظهار دينه، وأنّا نكفّر من لم يكفر ومن لم يقاتل (لاحظ التفرقة بينهما إلى حالين، فهناك حالة مسلمين لا يكفرون ولكنهم بغاة)، ومثل هذا وأضعاف أضعافه. فكل هذا من الكذب والبهتان الذي يصدُّون به الناس عن دين الله ورسوله. وإذا كنا لا نكفّر من عبد الصنم الذي على قبر عبد القادر والصنم الي على قبر احمد البدوي، وأمثالهما، فكيف نكفّر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر الينا ولم يكفر (أي من الأصناف الأربعة) ويقاتل (بغياً)، بل نكفّر تلك الأنواع الأربعة لأجل محادتهم لله ورسوله"[24].

وهذا كلام مُحكم واضح ليس فيه تشابه. والعبرة فيه بما عرّف من الأنواع الأربعة، وهل يجرأ أحد على عدم تكفيرها بعد إقامة الحجة، كما اشترط؟

وها هي الأنواع الأربعة:

وأيضاً نكفِّره بعد التعريف إذا عرف وأنكر، فنقول: أعداؤنا على أنواع.

النوع الأول: من عرف أن التوحيد دين الله ورسوله الذي أظهرناه للناس، وأقرّ أيضاً أن هذه الاعتقادات في الحجر والشجر والبشر الذي هو دين غالب الناس ــ هي الشرك بالله الذي بعث الله رسولَه ينهى عنه و يقاتل أهله ليكون الدين كله لله ــ ومع ذلك لم يلتفت إلى التوحيد، ولا تعلّمه، ولا دخل فيه، ولا ترك الشرك. فهذا كافر نقاتله بكفره، لأنه عرف دين الرسول فلم يتَّبعه، وعرف دين الشِّرك فلم يتركه، مع أنه لا يبغض دين الرسول ولا من دخل فيه، ولا يمدح الشرك ولا يزيِّنه للناس.

النوع الثاني: من عرف ذلك كله ولكنه تبين في سب دين الرسول مع ادّعائه[1] أنه عامل به، وتبين في مدح من عَبَد يوسف والأشقر[2] ومن عَبَد أبا علي

23 تاريخ نجد 405 المسألة الثالثة

24 السابق 406-407 وما بين القوسين من تعليق الكاتب.

والخضر من أهل الكويت، وفضَّلهم على من وحَّد الله وترك الشرك. فهذا أعظم من الأول، وفيه قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جاءهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللهِ على الكافرين ﴾ وهو ممن قال الله فيه ﴿ وإنْ نَكَثُوا أيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِيْنِكُمْ فَقاتِلُوا أئمَّة الكُفْرِ إنهم لا أيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُون ﴾.

النوع الثالث: من عرف التوحيد وأحبه واتبعه. وعرف الشرك وتركه، ولكن يكره من دخل في التوحيد ويحبّ من بقي على الشرك. فهذا أيضاً كافر، وهو ممن ورد فيه قوله تعالى: ﴿ذلكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا ما أَنْزَلَ اللهُ فَأَحْبَطَ أعْمالَهُمْ ﴾

النوع الرابع: من سلم من هذا كله ولكن أهل بلده مصرِّحون بعداوة التوحيد واتباع [أهل][1] الشرك وساعون في قتالهم ويتعذر أنَّ تَرْكَهُ وطنه يشقُّ عليه[2]، فيقاتل أهل التوحيد مع أهل بلده ويجاهد بماله ونفسه. فهذا أيضاً كافر: فإنهم لو يأمرونه بترك صوم رمضان ولا يمكنه الصيام إلا بفراقهم ـــ فعل، ولو يأمرونه بتزوُّج امرأة أبيه ولا يمكنه ذلك إلا بمخالفتهم ـــ فعل. وموافقتهم على الجهاد معهم بنفسه وماله ـــ مع أنهم يريدون بذلك قطع دين الله ورسوله ـــ أكبر من ذلك بكثير [كثير][3]. فهذا أيضاً كافر، وهو ممن قال الله فيهم ﴿ستجدون آخرين يريدون أن يأمنوكم ويأمنوا قومهم﴾ إلى قوله: ﴿سلطاناً مبيناً﴾. فهذا الذي نقول.

ثم نعيد البيان والتذكير إلى أن هذا يقع على تلك الحالات المذكورة فيما بيّنا في بند (6) أعلاه، وفيما شرح الإمام هنا، وبعد التعريف والمعرفة والإنكار.

ثم إن الناظر في الدرر السنية، يجده كتاب فقه صرف، يتميّز بشرحه للتوحيد الذي هو رساله الرسل أجمعين، ثم ينخرط في الأبواب الفقهية على الطريقة الفقهية المتبعة. فإن وصلت إلى كتاب الجهاد والردة، لم تر عجبا، ولا خروجاً عن معتاد. وبين يديك الجزء الثامن من الدرر[25]، يتحدث عن موالاة أعداء الله من ملل الكفر وما في ذلك من ردة صريحة

[25] الدرر السنية مجلد 8 ص 12 وبعدها

والمقصود بهذا : ما قد شاع وذاع ، من إعراض المنتسبين إلى الإسلام ــ وأنهم من أمة الإجابة ــ عن دينهم وما خلقوا له ــ وقامت عليه الأدلة القرآنية والأحاديث النبوية ــ من لزوم الإسلام ومعرفته ، والبراءة من ضده ،

١٢

والقيام بحقوقه ، حتى آل الأمر بأكثر الخلق ، إلى عدم النفرة من أهل ملل الكفر ، وعدم جهادهم ، وانتقل الحال حتى دخلوا في طاعتهم ، واطمأنوا إليهم ، وطلبوا صلاح دنياهم بذهاب دينهم ، وتركوا أوامر القرآن ونواهيه ، وهم يدرسونه آناء الليل والنهار .

12. هل قامت دعوة الشيخ ابن عبد الوهاب أصلاً على القتال؟ فلنقرأ نصين للإمام يبينا حقيقة دعوته فيما يخص هذه النقطة.

جاء في كتاب ابن غنّام قول الشيخ رحمه الله، في كلام واضح محكم "وأنا أدعو من خالفني إلى أحد أربع: إمّا إلى كتاب الله، وإما إلى سنة رسول الله ﷺ وإما إلى إجماع أهل العلم، فإن عاند، دعوتُه إلى المباهلة"[26].

كما بيّن سعد بن حمد بن عتيق رحمه الله في رسالته إلى سلطان بن بجاد[27]، إنه ناصح للأمراء والعلماء، في أمور الجهاد والدين.

ثم انظر إلى تروّيه في الحكم، وتوجيهه للخلق بهذا، قال: "وعلى كلّ حال نبّهوهم على مسألتين:

الأول: عدم العجلة، ولا يتكلمون إلا مع التحقق فإن التزوير كثير".

[26] ابن غنام ص 224
[27] الدرر السنية ج 8 ص 31

الثانية: أن النبي ﷺ كان يعرف المنافقين بأعيانهم ويقبل علانيتهم، ونَكِلُ سرائرهم إلى الله، فإذا ظهر منهم وتحقق ما يوجب جهادهم، جاهدهم"[28].

ثم انظر يا رعاك الله – قوله في آخر المسالة الثانية عشر، في كلامٍ مُحكم بيّن "وأما القتال فلم نقاتل أحداً إلى اليوم إلا دون النفس والحرمة، وهم الذين أتوا في ديارنا، ولا أبقوا ممكناً، ولكن قد نقاتل بعضهم على سبيل المقابلة "وجزاءُ سيئةٍ سيئةٌ مثلُها"، وكذلك من جاهر بسبّ دين الرسول ﷺ بعدما عرفه"[29].

13. هل يمكن أن توصف الدعوة النجدية بالحرورية، وأن يكون أئمتها من الخوارج؟ وهذا قولٌ ورد عن كثيرٍ من الخائضين في نقد هذه الدعوة، ينبئ عن أن قائله إما فارغ العقل من العلم، أو أجهل الناس بأحوال الفرق وصفاتها. فإنه من المعلوم أنّ مبدأ الحرورية الخوارج يقوم على "تكفير المسلمين بما ليس بمكفرٍ، واستحلال دمهم على ذلك"، فهم مثلاً يكفّرون من لم يتابعهم بعدما استمع اليهم، وقد وقع هذا معي شخصياً بعد جلسة حصلت في القاهرة عام 1977، مع اثنين من أكابر جماعة مصطفى شكرى، فقالا لي بعد مغادرة المكان "أقمنا عليك الحجة ولم تقبل فكفرت، ولو رأيناك مرة أخرى لقتلناك" يشهد الله على ذلك. كذلك يكفّرون من وقع في معصية كالسرقة أو الزنا، ويكفّرون من جالس كافراً للتفاوض أو التفاهم على عهد أو هدنة، كما كفّرت داعش كافة فصائل الشام وكلّ قياداتها، الذين قبلوا دعماً أو من لم يقبلوا دعما، مع زعمهم أنهم يحاربونهم لأنهم يوالون الكافرين، بينما هم من يتعاون مع النظام والغرب لقتل المجاهدين من حيث قالوا إن قتال المرتدين أولى من قتال الكفار الأصليين. ثم قتلوا الكثير من العائلات المسلمة العادية الضعيفة في الجزائر بهذا الزعم الخَرِف، أن المسلمين في كافة أنحاء الأرض مرتدون! وقصة الجزائر ومأساتها ومجازرها معروفة. فهل هذا حال أصحاب الدعوة النجدية؟

الدعوة النجدية لم تّكفّر، كما رأينا، إلا من يقع منه، بالفعل، أفعال مكفرة حقاً، متفق عليها بين العلماء أنها كفر أكبر، وإن حاجّ البعض في أثر عارض الجهل عليها، في بعض الحالات، ولم تقاتل كما بيّنا في الفقرة السابقة حال قتالهم للغير. ولم يطلبوا الهجرة ممن لم يستجب لدعوتهم، كما بيّنا من قبل،بينما كالبت الخوارج العوادية وغيرها الهجرة على كافة مسلم ومسلمة، بل كم من بيوت خرّبوها بعد أن تركت سيدات ناقصات عقل ودين بيوتهم للحاق بهم "في الجهاد". ومن هنا فإن دعوى أنهم خوارج لا تستقيم مع الحقائق على الأرض إلا من باب قياس الشبه كما فعلت إخوة يوسف "إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل"يوسف 77!

---

[28] تاريخ نجد ص 332

[29] تاريخ نجد ص 323، والحظ أنه خالف ابن تيمية في هذا، فإن ابن تيمية مقّر الساب دجون حاجة إلى البيان والتعريف، من حيث أنّ السبّ أصلاً وضع للإهانة، راجع الصارم المسلول.

14. طبيعة المرحلة، واختلافها عن زمننا وزمن شيخ الإسلام ابن تيمية: وهي نقطة في غاية الأهمية، تغيب عن أذهان الكثير من الباحثين، فتدعهم يوقعون توصيفاتهم وأحكامهم على حسب ما يعيشونه في أيامهم من معانٍ ومشاكل وحلول، وهي عملية نفسيسة دقيقة، توجب على الباحث أن يَفصل نفسه عن واقعه، وأن يتخطى الزمن إلى الوراء، ليحيا بين من يكتب عن حياتهم، وإلا خرج في كتاباته بعوار شديد وإجحاف مُخلّ.

ذلك أنّ عصر ابن تيمية، على سبيل المثال، كان التتار هم الهمّ الأكبر والأول لخليفة المسلمين وجيشه، وكان الأشعرية[30] عامة، وفيهم الكثير من التصوف، هم أصحاب السيادة، ولم يكن هناك أمراء منقسمون يلجأ اليهم أحد ليعينوه على إزالة مظاهر الشرك، والتي كانت على المستوى العلمي في غاية العنف، كالحلول والاتحاد، ووحدة الوجود، ووجود أمثال الحلاج وابن الفارض وابن عربي والتلمساني وأضرابهم، كما اهتم ابن تيمية بالرد على كافة أعداء الإسلام، من أهل البدع والكفريات، وانشغل بنفسه في حرب التتار.

كذلك اختلاف أحوال كلّ بيئة ظهرت فيها حركات إصلاحية مما ذكرنا من قبل. وهذا بُعدٌ لا يجب أن يفوت الباحث في غمار بحثه عن الحق.

15. مسألة انقسام الدين إلى أصول وفروع: وهي مسألة يتجلى فيها عدم تحديد معنى المصطلحات، والحرب على طريقة الظواحين الهوائية. وأود هنا أن أنقل ما متبت سابقا في هذا النقطة بالذات، قلت

"فإن نعمة الفهم عن الله ورسوله ﷺ ، وما تركه علماء السلف من آثار ونظر، هي عين الفقه، وهي ما يميز ناظراً في كتب الأولين بوعي وتمحيص، عن ناظر بغُشم وتقليد.

ومن أمثلة ذلك التفاوت في الفهوم، ما خرج به بعض من أصابته جراثيم الإرجاء، فاتخذ من قول بعض السلف أنه لا فرق بين أصولٍ وفروع في دين الإسلام، وجعل من قسّم هذا التقسيم مبتدع، بل كافرٌ لا يُصلى وراءه في بعض الأحيان، لما قد يقولبه البعض في مسألة الإعذار بالجهل، على أي نحو كان. وسبحان من خلط هراء الإرجاء بغلو الخروج عند هؤلاء.

والحق أنّ المسألة برمتها، أعنى مسألة تقسيم الدين إلى أصول وفروع، لها وجهان من النظر،

أولهما هو ما ناقشته علماء السلف، وما أنكرته كثير منهم، وهو أنه لا دليل من كتاب ولا سنة على أنّ الشرع ليس فيه ما يميز الأصول من الفروع، ولا يضع حدا واضحاً لهما، يجعلهما من البينات الواضحات، لا المختلفات المتشابهات. ومن هؤلاء العلماء شيخ الإسلام في بعض نصوصه، منها "أما

[30] ونحن ممن لا يرى كفر الأشاعرة ولا المعتزلة ولا فرق المتدعة، إلا من سقط منهم عيناً في قولٍ مكفّر بيقين.

التفريق بين نوع وتسميته مسائل الأصول، وبين نوع آخر وتسميته مسائل الفروع، فهذا الفرق ليس له أصل لا عن الصحابة ولا عن التابعين لهم بإحسان ولا أئمة الإسلام، وإنما هو مأخوذ عن المعتزلة وأمثالهم من أهل البدع، وعنهم تلقاه من ذكره من الفقهاء في كتبهم، وهو تفريق متناقض. فإنه يقال لمن فرق بين النوعين: ما حد مسائل الأصول التي يكفر المخطئ فيها؟، وما الفاصل بينها وبين مسائل الفروع[31]." .

وهذا الذي ذكره ابن تيمية حقّ ريب فيه[32]، من وجهة النظر التي تدرك خطر هذا التقسيم الذي جاءت به توجهات اعتزالية كلامية عقلية، لتثبت به أموراً معينة في الأسماء والصفات، وتمييزها من مسائل الفقه، بينما كلاهما مصدرهما الكتاب والسنة، وهما على نفس التوزاى من الأهمية.

والثاني: مع إننا نحسب أنه حتى في هذا الأمر، فإنه من الممكن أن نرى في الشريعة أصولاً وفروعاً تحديداً، وهواصطلاح فقهيّ أصولي تحدث به العلماء من عهد نشأة الفقه وأصوله، إن أمكن الاتفاق على معناهما تحديداً، وهو ما ناقشه بعض المعاصرين في كتبهم، إلا إنني لا أريد أن أشغب بهذه المسألة على الأمر الذي أود لفت النظر اليه ابتداءً، وهو أن هناك فرق بين ما قصد ابن تيمية بمصطلح "الأصول والفروع" وبين ما نقصد اليه فيما نشير اليه هنا وهو أن "الدين أصل وفروع"، أصل مفرد، لا أصول. وهذا الأصل هو ما اتفقت عليه أنبياء الله كافة، وهو ما جاءت به الكتب على اختلافها، وهو عبادة الله سبحانه، أو توحيد الله سبحانه (لا بمعناه عند المعتزلة أو المتكلمين)، أو عدم الشرك بالله سبحانه. هو ما ما صح فيه حديث مسلم "والأنبياء إخوة لعلات". وهذا الأصل هو الذي يفترق عن قول الله تعالى "لكلٍّ جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً" أي طريقاً وسنة. ففي فروع الشرائع اختلاف بين الأنبياء، بمعنى أن شكل الصلاة والصيام والفرائض تختلف بين رسالة ورساله، وبين أمة وأمة.

هذا القدر لا يمكن أن يخالف فيه مسلم، إلا وخلع الربقة. إذ محصلة الخلاف أنّ لا وحدة بين الأنبياء في التوحيد. كما أنه يقود إلى فهم أنّ صفات الله تختلف من نبي وآخر! وكفى بهذا موبقاً. وهذا القدر المشترك بين الأنبياء هو ما قيل فيه "أصل الدين" ولا مشاحة في الاصطلاح. سمه ما شئت، لكنه يختلف عن فروع الشريعة بأكملها من حيث هي كلّ التكاليف الشرعية التي جاء بها الكتاب والسنة. ولا نفرّق فيها بين قطعيات وظنيات، أو بين عملياتٍ وخبريات، كما يفعل أهل التقسيم المذكور. فالاستشهاد على من قال بهذا الأصل، بمثل تلك النصوص، جهلٌ مطبق، وعدم فهم للمسألة برمتها.

ثم إن هذا الأصل التي تواضع عليه الأنبياء، التوحيد، عبادة الله إن شئت، له تفصيل، يُستقرأ من آيات الذكر الحكيم، ويمكن أن يرجع إلى أمرين، الإيمان بالله وبأسمائه وصفاته كما ورت في النصوص

[31] مجموع الفتاوى 23-346

[32] ويلاحظ أن ابن تيمية قد استعمل الأصول والفروع في الدين كتعبير في عدة أماكن أخرى في مجموع فتاواه.

الثابتة دون تأويل أو تعطيل، مع مراعاة المسائل الدقيقة والخفية التي لا تتحصل في فهم العامة. ثم طاعة الله المطلقة بالرجوع إلى ما أنزل الله سبحانه في تشريعه المطلق، دون معاندة أو تبعيض.

كيف يكون هذا غير مقصود لشيخ الإسلام؟ كيف يكون هذا غير ما يدعو اليه كلّ عالم في الشرع، على مدى تاريخ المسلمين؟ أيصعب على الفهم استعمال كلمة "أصل" بحيث يخلطها المختلط عليه بمصطلح الأصول الذي عليه الشغب والردود؟ ولم نقبل إذن من ابن تيمية مصطلح "الإيمان المجمل" و"الإيمان الواجب"، وهي مُحدثة لم تكن من قبل؟ فلا مشاحة في المصطلحات.

والأمر أنّ من قال بهذا التقسيم العقليّ أصلاً، بني عليه مسائل التكفير والتبديع والتفسيق، ومن ثم، رده عليه علماء السنة كشيخ الإسلام وابن القيم. ونحن نوافق على هذا كلّ الموافقة. لكن ما لا نوافق عليه، هو أن ما اعتبرناه من التوحيد، وأطلقنا عليه كلمة "أصل الدين" هو غير هذا المعنى، وهو ما يمكن أن يُطلق فيه القول بالتكفير والتبديع.

وقد ناقش العلماء أثر الجهل على التوحيد وأخذوا مواقف معروفة في هذا الشأن، وهو ما نحن بصدده حين نناقش عارض الجهل، وهذا ليس بدعاً من القول، بل هو من لب أصول الفقه، وإن لم يُفرد له علماء الأصول من السلف باباً مفرداً، من يث لم يكن الجهل بالتوحيد وإسقاط بعض مستلزماته القلبية والعملية شائعاً في تلك الأزمنة.

فمن شغب على هذا المعنى فهو قاصر في الفهم فيما قصد ابن تيمية وفيما قصدنا اليه على السواء. وقد سبق أن كتبت مقال "الجواب الصارم على كتاب حلمي هاشم"[33] الذي وسمه بأصحاب السبت وأصحاب الحدّ، وبينت عوار مذهبه في الفهم عن الله والعلماء، فليراجعه من أراد التوسع في هذه الموضوع".

16. خاتمة:

أما بعد، فإن الحق أحق أن يُتبع، ومن العيب والظلم، أن نرمي عالماً إماماً جليلاً، أثّرَت وأثْرت حركته في مجال إزهاق البدعة في أرض الجزيرة خاصة مدة قرون ثلاثة، وندقق في أمور جزئية متشابهة، وننسى الكليات العامة التي ذكرنا. فمثال ذلك تسمية خروج جندٍ لقتال باغٍ أو صائلٍ، أو من عُرض عليه العمل بتلك البدع العظيمة، ومنها ما هو كفرٌ كما بيّنها، فأبى، بغزوات. وهو أمرٌ استهجنته طبيعة الكثير من المحدثين، لأنّ ذلك واقعٌ في بلاد مسلمة ابتداء، والمفترض (وهو غير مقتضٍ للواقع) أن كلّ من فيها يدينون بدين الإسلام. وكأن هؤلاء المحدثين، لا يعيشون اليوم نفس المأساة. فانظر مصر، لوخرجت جماعة لقتال السيسي، لخرجت طوائف من "المسلمين" يوالونه ويحبونه وينصرونه، رغم معرفتهم بصنائعه كلها، وظلمه ومحاربته للإسلام وولائه للصهاينة، وتسليم مصر لهم. كيف يتوقع أحدّ اليوم ألا

[33] http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-14054

يصب الناظر الحاضر جام غضبه على أمثال هؤلاء، وأن يصفهم بالكفر لموالاتهم للكفار ولجيش الكفر والاحتلال، وتأييدهم لقتل المسلمين وسحق عائلاتهم وخنق غزة وغير ذلك من الطوام؟! حتى إن اختلفنا بعدها في حكم المعين منهم وإلزامهم بما التزموا.

وموضوع الدعوة النجدية، واسع الأنحاء عميق القرار، لكننا كنا ملزمين بأن ندلي بدلونا وأن نبيّن منه بعض ما قد يخفى على البعض، انتصاراً للحق، مع الإقرار بأن البشر كلهم خطاؤون، وأنه لا زالت شبهات قد تدور حول هذا الموضوع، من قبيل "لكن قال هذا .. وردّ ذاك .. " وهو أمر لن ينتهى إلى يوم القيامة. والحمد لله ربّ العالمين

أسأل الله السداد والتوفيق

د طارق عبد الحليم 21 فبراير 2018 – 6 جمادي الآخرة 1439